العدد (2428)
السنة التاسعة - الاثنين
(19) آذار 2012

الحكومة تسعى لمد خط نفطي عبر الأردن

العراق يعرض نفطه على سريلانكا بديلا من الخام الإيراني

□ بغداد / متابعة المدى

قالت الحكومة إنها تسعى لمد خط أنابيب جديد لتصدير النفط عبر الأردن وإحياء خطي التصدير السابقين عبر الأراضي السعودية والسورية ضمن مساعيها لتلافي أي إغلاق محتمل لمضيق هرمز الذي يمر عبره حاليا ٨٠ ٪ من صادرات النفط العراقية .

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي إن مجلس الوزراء كلف لجانا مختصة لوضع حلول آنية وحلول بعيدة المدى لمعالجة اي اغلاق محتمل للمضيق.

واضاف الدباغ أن الحلول الآنية التي وضعتها اللجان تمثلت في زيادة طاقة الضخ وتنشيط التصدير عن طريق ميناء جيهان التركي وكذلك زيادة عدد الصهاريج الناقلة للنفط بالطريق البري فضلا عن المباشرة وبشكل عاجل بصيانة وتشغيل خطوط نقل النفط الحالية وإعادتها الى الاستخدام وبطاقاتها القصوى.

ولفت الى ان اللجان أوصت كذلك ببذل الجهود وعلى كافة المستويات لاقناع الجانبين الايراني والامريكي بضرورة تلافي غلق مضيق هرمز لاضراره بالاقتصاد العالمي بصورة عامة ودول منطقة الخليج بصورة خاصة.واقترحت اللجان حلولا بعيدة الأمد كانشاء خط تصدير ناقل جديد عن طريق الاردن الى ميناء العقبة والعمل على تشغيل خط (ينبع) عن طريق المملكة العربية السعودية بعد حسم القضايا العالقة بين البلدين.

وتشمل المقترحات التي وضعتها اللجان تأمين التصدير النفطي عن طريق خط الانابيب الناقل عبر الاراضي السورية الى ميناءي بانياس السوري وطرابلس اللبناني.

في غضون ذلك عرض العراق بيع نفطه لسريلانكا التي تسعى وراء التخلص من تبعيتها للنفط الخام الايراني وذلك في اطار العقوبات الاوروبية والاميركية ضد الامدادات النفطية من الجمهورية الاسلامية في ايران، كما ذكرت معلومات صحافية امس الاحد.ونقلت صحيف صانداي تايمز اوف كولومبو عن مسؤولين في وزارة النفط قولهم ان العراق عرض تزويد سريلانكا بكميات كبيرة" من النفط المكرر ليحل محل النفط الايراني الذي يمثل ٩٢٪ من واردات هذا البلد.وستعلق سريلانكا مستوردتها من النفط الإيراني في ٢٩ آذار/ مارس، وذلك قبل حلول ٢٨ حزيران الذي حددته واشنطن موعدا نهائيا قبل فرضها عقوبات على كل دولة تواصل الاتجار مع طهران بعد هذا التاريخ.

ويمكن لمصافي النفط السريلانكية التي بنيت وفقا للتكنولوجيا الايطالية في ١٩٦٨، ان تستلم النفط الخام الايراني او السعودي، وتجري الجزيرة محادثات مع المملكة العربية السعودية لتعزيز مستوردتها منها إضافة إلى مشتقات نفطية من العراق وسلطنة عمان.من جهتها، تشتري الهند جارة سريلانكا، سنويا بقيمة ١١ مليار دولار تقريبا من النفط من إيران ثاني مزود لها بعد المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، الا ان الهند اعلنت، على غرار الصين، انها لن تقلص مشتريات النفط من طهران ولن تحترم سوى العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة.

وتقود الولايات المتحدة وحلفاؤها حملة دولية من العقوبات ضد ايران التي يتهمونها بالسعي الى امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامج نووي مدني، وهو ما تنفيه طهران.

اقتراحات لدعم نشاط البورصة بمحفظة استثمارية

□ بغداد /متابعة المدى

دعا اتحاد رجال الأعمال واقتصاديو القطاع المصرفي الحكومي إلى تبني إنشاء محفظة استثمارية واسعة للدخول بقوة إلى سوق العراق للأوراق المالية في أوقات ركود التداولات لهذه السوق أو انخفاض مؤشرها العام. وتأتي الدعوة لتحقيق غايتين أساسيتين "تتمثل الأولى بالحفاظ على السوق أو البورصة من الانهيار وإبقاء مؤشرها مرتفعا، والثانية تتمثل بإدامة نشاط تداولاتها وتنميته" بما يصب في نهاية المطاف في خدمة تنمية الاقتصاد المحلي.يشار إلى أن مصطلح المحفظة الاستثمارية يعني مجموع ما يمتلكه المستثمر سواء كان شخصا أو شركة أو جهة أخرى من أسهم وسندات تمثل أصولا مالية حقيقية. وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لإذاعة العراق الحر أن من بين مبررات الدعوة لتبني الحكومة فكرة إنشاء هذه المحفظة الاستثمارية هو "أنها تمثل النشاط الاقتصادي الوحيد الذي بقي مواصلا حركته دون انقطاع منذ العام ٢٠٠٤ والى الآن حتى ضمن الظروف الأمنية الصعبة" فضلا عن أن دعم هذه البورصة سيسهم بشكل واضح في انتعاش أسهم الشركات المدرجة ضمنها ما يعني انتعاش هذه الشركات ونموها.واضاف انطون : حتى وإن كانت الحكومة العراقية تتبنى مبدأ اقتصاد السوق المفتوحة فإنه بات من واجبها في ظل التدني الواضح لأسعار أسهم الشركات المدرجة ضمن البورصة التدخل لإنعاش هذه الأخيرة" أسوة بما تقوم به الحكومات حتى في دول رأسمالية كالولايات المتحدة الأميركية.اقتصاديون آخرون قابلوا دعوات اتحاد رجال الأعمال العراقيين هذه بترحيب حذر مؤكدين على "ضرورة توفر بعض المعطيات الاقتصادية ليحالف النجاح تبني دعوات دخول القطاع المصرفي الحكومي إلى البورصة" .من جانبه أوضح الخبير الاقتصادي هلال الطعان "أنه بالرغم من أهمية أن يجري دعم البورصة عبر محفظة استثمارية واسعة إلا أن ما يعانيه هذا القطاع" من مشاكل هيكلية وديون ورثها من الحقبة السابقة وقروض متعثرة السداد "يجعل من تبني دعوات دخوله إلى البورصة أمرا صعباً جداً"، بحسب رأيه.فيما يعتقد المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه عبد السلام أن دعم نشاط السوق "يجب أن يبدأ من دعم الشركات المدرجة ضمنها لزيادة قيمة أسهمها وبالتالي زيادة الإقبال على شرائها وانتعاش البورصة" وليس من خلال الدخول إلى الأخيرة بمحفظة استثمارية لكون ذلك سيسهم بوضوح بحالة من الانتفاخ غير منطقي لأسعار الأسهم ما سيقلل من إقبال المستثمرين على شرائها وتداولها.

لجنة الإعمار البرلمانية تصف بسمايا بالدعاية

□ بغداد /متابعة المدى

وصفت لجنة الخدمات والإعمار في مجلس النواب مشروع بسمايا دعاية مبالغ فيها لا تمثل شيئا حتى لو تحققت مقابل حاجة البلاد لملايين الوحدات السكنية.وقالت عضوة لجنة الخدمات والاعمار في مجلس النواب وحدة الجميلي لـ(البغداديةِ نيوز) إن مشروع بسمايا ضحكٌ على الذقون ودعاية أطلقتها هيئة الاستثمار".واضافت الجميلي أن رئيس هيئة الاستثمار الوطنية سامي الاعرجي أخبرها بوجود خلافات مع الشركة الكورية بشأن استثمار الأراضي الأمر الذي عطل المشروع لغاية ألان".وطالبت الجميلي "بتفعيل دور هيئات الاستثمار في المحافظات لأنها أكثر فعالية من الهيئة المركزية لكن الهيئات الفرعية تعاني من عدم إعطائها صلاحيات بحكم قانون الاستثمار غير المكتمل لانه لم يمنح صلاحيات للهيئات الفرعية ولم يحم المستثمر ورأس المال".

وكان عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز شريف المياحي قد طالب الحكومة بنقل مشروع بناء مليون وحدة سكنية من هيئة الاستثمار الوطنية الى وزارة الاعمار والاسكان بعد ان اثبتت الهيئة أنها غير مؤهلة لتنفيذه ، فضلا عن وقوعها في اخطاء كثيرة أبرزها وضع العقبات امام الشركات الراغبة بتنفيذ هذا المشروع.

المباشرة بالتعرفة الكمركية مطلع حزيران المقبل

□ بغداد / وكالات

اعلنت وزارة المالية عن المباشرة بالتعرفة الكمركية مطلع حزيران المقبل، فيما أكدت أن ذلك الإجراء سيدعم قطاعي الصناعة والزراعة المحليتين وحماية المنتج والمستهلك العراقي على حد سواء.وقال وزير المالية رافع العيساوي في مؤتمر صحافي عقده في مديرية الكمارك ببغداد إن الوزارة حددت الأول من حزيران المقبل موعدا للمباشرة بالتعرفة الكمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق مشيرا إلى أن "تطبيق التعرفة الكمركية سيكون وفق ضوابط محكمة ورقابة مشددة على الموظفين". وأضاف العيساوي أن "التعرفة الكمركية التي سيتم تطبيقها لن تؤثر بشكل كبير على المستهلك من حيث ارتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية، وستحمي المنتج والمستهلك العراقي على حد سواء مبينا أنها "وضعت مقاربة للتعرفة القديمة التي كان يعمل بها العراق قبل ٢٠٠٣ وستختلف نسبها باختلاف نوعية السلع والبضائع" . وأشار العيساوي إلى أن "تطبيق التعرفة الكمركية من شأنه أن يدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضاعة الرديئة، إضافة إلى تسهيل انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، فضلا عن حق الدولة في الحصول على الجباية من البضائع والسلع الداخلة للعراق". ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

خبير: ١٨ مليار دولار "مبلغ بائس" للبنى التحتية

□ بغداد /متابعة المدى

اعتبر خبير اقتصادي ان مبلغ الـ ١٨ مليار دولار مبلغ بائسٍ مقابل ما تحتاجه البلاد من بنى تحتية تكاد تكون معدومة مطالبا بتجنيب الملفات الاقتصادية للمساومات السياسية التي أضرت بالاقتصاد الوطني وابعدتها عن التخطيط العلمي.وقال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص لـ(البغدادية نيوز) انٍ مبلغ الـ ١٨ مليار دولار كتخصيص لانشاء بنى تحتية يعتبر بائساً مقابل ما تحتاجه البلاد من بنى تحتية تكاد تكون معدومة مطالباً بتجنيب الملفات الاقتصادية للمساومات السياسية التي اضرت بالاقتصاد الوطني وابعدتها عن التخطيط العلمي.

مخاوف من إقرار قانون الدفع الآجل

□ بغداد /متابعة المدى

حذر الخبير الاقتصادي ابراهيم المشهداني من إقرار قانون الدفع الآجل من قبل مجلس النواب، كونه سيضر بالاقتصاد الوطني من خلال تحميل الموازنة العامة أموالا كبيرة جداً، داعياً الى زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ المشاريع في البلد.وقال المشهداني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن البلد لا يحتاج الى مشاريع تنشئ بطريقة الدفع الآجل كون موازنته المالية بلغت (١٠٠) مليار دولار، وتعد أكبر موازنة في تاريخ العراق والمنطقة المحيطة به، بل يحتاج الى زيادة التخصيصات المالية للموازنة الاستثمارية، للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية. وأضاف المشهداني: أن طريقة الدفع الآجل ستثقل من كاهل الدولة العراقية والموازنة العامة وستحملها مبالغ كبيرة من خلال الاقتراض وزيادة الفائدة، وصاحب المشروع سيكون هو "المتفضل" ويضع السعر الذي يريده.ولفت إلى ضرورة وضع الخطط والرؤى الاقتصادية الواضحة لبناء اقتصاد متين من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المديونية وملف التعويضات

□ د. أحمد ابريهي

عندما دخل العراق الحرب عام ١٩٨٠ كانت طاقته الإنتاجية في النفط الخام قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون برميل يوميا، ويصدر منها ٣ ملايين و ٢٠٠ ألف برميل يوميا ، وقد تراجعت صادراته النفطية الى الثلث أو دون ذلك اثناء حرب الثمانينات في سنواتها الأولى، ولم يتمكن الى يومنا هذا من استعادة مستويات ما قبل الحرب ، في الإنتاج والتصدير، برغم مرور أكثر من ثلاثين عاما للأسباب المعروفة. وتعرضت إمكاناته النفطية في حرب عام ٢٠٠٣ إلى أضرار إضافية . حتى ان تقرير البنك الدولي، الذي اعد في الشهر العاشر من تلك السنة حول تقييم الاحتياجات، أوصى في مقدمته أن يستعيد العراق أقصى ما وصل اليه في انتاج النفط الذي بلغه عام ٢٠٠٢ وليس عام ١٩٨٠ ويترك بقية التطوير للاستثمار الأجنبي . واستنفد العراق أيضا، رصيده من العملة الأجنبية ، عند نهاية عام ٢٠٠٣ ، والذي وصل الى حوالي ٤٠ مليار دولار قبيل الحرب . واعتمد فيما بعد على الاقتراض من الخارج لتمويل مستورداته، وكانت ضخمة بمقاييس ذلك الزمن واستأثر قطاع الدفاع، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بالحصة الأكبر من تلك المستوردات الممولة بالقروض الأجنبية . وقدرت وحدة معلومات الأيكونوميست EIU الصادرة عام ١٩٨٩ بأن مديونية العراق للخارج وصلت أواخر عام ١٩٨٨ إلى ٨٢ مليار دولار . وقد انخفض سعر النفط العالمي الى حوالي ١٠ دولارات للبرميل عام ١٩٨٦، واستمر منخفضا بعد ذلك. وان تلك القروض ذات آماد زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل بحيث تتجاوز تكاليف خدمة الدين ، الأقساط والفوائد، قدرة العراق المتمثلة بقيمة صادراته النفطية، بتلك الأسعار،على الوفاء بالالتزامات الباهظة. وعندما بدأ العراق التعاون مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس لخفض الدين الخارجي الذي كان يقدر بحوالي ١٢٧مليار دولار إلى حوالي ١٩ مليار دولار مديونية للقطاع الخاص الأجنبي ، والذي يسمى الدين التجاري، والباقي رسمي لدول نادي باريس ودول أخرى ومنها العربية . لدول الخليج اغلب المديونية العربية تجاه العراق وقد بادرت الأمارات العربية وديا وتنازلت عن ديونها وبقيت الديون الرسمية لدولة الكويت والمملكة العربية السعودية على حالها والتي تراكمت، في الأغلب، عن اقيام التجهيزات التي دفعت الدولتان مبالغهما آنذاك. ويبدو ان الحكومة العراقية تعاملت مع تلك المبالغ تحت تأثير انطباع تولد لديها ذاتيا أو بالإيحاء، بأنها ليست ديونا بالمعنى الاصطلاحي بل وثقت هكذا محاسبيا وسوف تشطب في الوقت المناسب. لقد ارتضت جميع الدول غير العربية معايير اتفاق العراق مع نادي باريس وخلاصتها خفض الدين بنسبة ٨٠ ٪ وتقسيط العشرين ٪ الباقية مع فترة سماح. بل ارتضى الدائنون التجاريون، أيضا، اتفاق نادي باريس أسوة بالحكومات وجرت تسوية الديون التجارية على أساسه ومنهم من استلم نقدا عشرة دولارات وثلاثين سنتا عن كل مئة دولار بدلا عن العشرين ٪ التي تحولت الى سندات دين . ولم يبق من المديونية التجارية بعد تسوية دين شركة الخطوط الجوية الكويتية الا مبالغ قد لا تزيد عن مليار ونصف المليار دولار تنتظر التحويل الى سندات دين بحوالي ٣٠٠ مليون دولار على الأكثر أو حتى تدفع نقدا بأقل من ٢٠٠ مليون دولار. ان رفض الدول العربية لمقررات نادي باريس لتسوية مديونية العراق يمثل العقبة الكأداء التي تعترض انهاء ملف المديونية، واسدال الستار على حقبة الحروب والحصار، كي يستعيد العراق خصائص الوضع الاعتيادي وينفتح على افاق أرحب للتعاون مع اشقائه العرب وجيرانه والعالم بشكل عام. وللتذكير، لا غير، ان كثيرا من المهتمين في العالم صنفوا ديون العراق على انها فاسدة ، أي لا تستحق الإجراءات التي اعتمدها العراق لتسويتها، وذلك بسبب ارتباطها بتمويل الحرب. لكن العراق، كان ولم يزل، يرغب ويريد اقامة أفضل العلاقات مع دول العالم من أجل السلم والرفاه. وقد آن الأوان للدول العربية أن تعامل العراق كما عاملته الدول الأخرى، وهو مطلب وجيه. والمفروض ان الاستجابة له متوقعة. وستكون مبادرة بمنتهى العقلانية والايجابية لو تنازلت الدولتان الشقيقتان عن ديونهما الرسمية في سياسة انفتاح على العراق تسهم في تدعيم السلم الأهلي والنهضة الاقتصادية. وهو توجه ثماره طيبة ومباركة على الجميع. لقد سدد العراق من تعويضات الحرب، التي فرضت عليه بموجب قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع، أكثر من ٣٧ مليار دولار، وربما بقي حوالي ١٧ مليار دولار في انتظار التسديد أو المعالجة بوسائل بديلة او مبادرات ودية . المهم في التعويضات انها تبقي العراق خاضعا لقرارات تحت الفصل السابع، رغم التحول الجذري في نظامه السياسي وحجم المعاناة والتضحيات الهائلة، وما أصاب شعبه من ويلات تستدعي ابداء مختلف أشكال التعاون معه ، على الأقل كما تعهدت الدول والمجتمع الدولي باعادة اعماره عام ٢٠٠٣. ان تسديد التعويضات بالأسلوب الحالي يقتضي استلام عوائد النفط في حساب واحد يدار على وفق مقتضيات ضمان التسديد التلقائي. وان هذه الترتيبات تبقي طرفا ثالثا في العلاقة بين العراق والكويت، قدر تعلق الأمر بالتعويضات الحربية. ولو اختار العراق والكويت ادارة هذا الملف ثنائيا تنتهي حاكمية قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بشأن مورد النفط العراقي واستلامه لدفع مبالغ التعويضات وما الى ذلك. ان سيادة العراق التامة على مورده النفطي مسألة في غاية الأهمية والحساسية . ولقد قاوم العراق ضغوطا شديدة وفي أوضاع بالغة الصعوبة من أجل رفض اتفاقيات المشاركة في الإنتاج مع الشركات لتطوير حقول النفط الخام، واختار عقود الخدمة كي يحفظ سيادته التامة على موارده النفطية. ولذلك فإن إبقاء التعويضات معرفة بنسبة ثابتة من صادرات النفط مع اشراف خارجي ، حتى ولو كان ذلك الإشراف شكليا، هو ثلم للسيادة لا يستحقه العراق وليس له مبرر . ومع الأسف اقتصر التناول لموضوع التعويضات على المبالغ واحتياج العراق اليها مع اغفال تام لمتطلبات السيادة، وهي معنوية في المقام الأول، لأن الدول ليست شركات تجارية بل كيانات ترسمها القيم العليا لحفظ الكرامة الوطنية للشعوب. ان العراق بحاجة ماسة للخروج كليا من التدويل ونبذ ثقافته في شؤونه كافة دولية واقليمية ومحلية. ولسد الذرائع التي أسهمت في التعويق الاقتصادي للعراق وتأخير انطلاقه يحسن أيضا وعاجلا، اتمام تسوية الديون التجارية، وهي مصدر التهديد بالاحتجاز القضائي للأموال الحكومية في الخارج، وينتهي تهويل المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال. ويستأنف العراق علاقاته المالية الدولية الطبيعية ، اذ تستطيع الحكومة فتح حسابات في كل مكان في العالم ولمختلف الأغراض. وتتعدد نوافذ صيرفة التجارة الخارجية وتزداد الشفافية مع الرقابة والمتابعة. إن إغلاق ملفات الحرب والحصار أصبح ضرورة إستراتيجية وسياسية، لتأكيد قيم الاستقلال التي تآكلت. ونشأ جيل من الكوادر الإدارية للدولة، وسواهم من المشتغلين بالشأن العام، على التباس واضح في كيفية التصرف مع الجهات الدولية والأجنبية بدعوى أنهم يساعدون العراق وباختيارنا!. ان القطيعة التامة مع الماضي لا بد منها لبدء عهد جديد.